

Distr.
GENERAL

A/RES/48/118
24 March 1994

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون
البند ١١٣ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثالثة (A/48/631)]

تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا -١١٨/٤٨

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٠٧/٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام^(١) ومفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين^(٢)،

وإذ تضع في اعتبارها أن معظم البلدان المتضررة هي من أقل البلدان نمواً،

واقتراناً منها بضرورة تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على التنفيذ والتنسيق الشامل لبرامج الإغاثة للاجئين والعائدين والمشردين،

وإذ ترحب باحتمالات العودة الطوعية إلى الوطن والتوصل إلى حلول دائمة في جميع أنحاء القارة،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى أن تهيئ الدول ظروفًا تفضي إلى منع تدفق موجات اللاجئين والمشردين وإلى العودة الطوعية إلى الوطن،

وإذ تضع في اعتبارها أن أغلبية اللاجئين والمشردين هي من النساء والأطفال،

(١) A/48/444.

(٢) انظر A/48/12 و Add.1.

وإذ تلاحظ مع التقدير التزام البلدان المعنية ببذل قصارى جهدها لتيسير تقديم المساعدة إلى السكان المتضررين واتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن،

وإذ تدرك أهمية مساعدة البلدان المضيفة، ولا سيما البلدان التي ظلت تستضيف لاجئين لفترة طويلة، على تدارك تدهور البيئة لديها والأثر السلبي على الخدمات العامة وعملية التنمية،

وإذ تسلم بولاية المفوضة السامية المتمثلة في حماية ومساعدة اللاجئين والعائدين، وبالدور الحفاز الذي تؤديه، مع المجتمع الدولي ووكالات التنمية، في معالجة مسائل التنمية الأعم المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة تيسير عمل المنظمات الإنسانية، ولا سيما توفير الأغذية والأدوية والرعاية الصحية للاجئين والعائدين والمشردين، وتشجب أعمال العدوان الموجهة ضد موظفي المنظمات الإنسانية، ولا سيما ما أفضى منها إلى خسائر في الأرواح، وتؤكد ضرورة ضمان سلامة موظفي تلك المنظمات،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية الحرجة المستمرة في بلدان أفريقية، ولا سيما في القرن الأفريقي، والناجمة عن استمرار الجفاف والصراع وتنقلات السكان،

وإذ تعي حالة اللاجئين والعائدين والمشردين في شرق ووسط أفريقيا،

وإذ ترحب بالجهود الإقليمية، مثل آلية منع وإدارة وتسوية النزاعات، وهي الآلية التي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية التاسعة والعشرين التي عقدت في القاهرة في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣^(٣)،

وإذ تأخذ في اعتبارها القرار CM/Res.1448 (LVIII) المتعلق باللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا الذي اتخذه مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الثامنة والخمسين، المعقودة في القاهرة في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣^(٤)،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء وجود أعداد هائلة من اللاجئين والمشردين الوافدين في جيبوتي، الذين يمثلون ٢٥ في المائة من مجموع سكان البلد، وإزاء استمرار تدفقهم بسبب الحالة المفجعة في الصومال،

وإذ يساورها بالغ القلق أيضا إزاء العواقب الوخيمة الناجمة عن وجود اللاجئين والمشردين الوافدين بالنسبة للحالة الاقتصادية والاجتماعية الصعبة بالفعل في جيبوتي، التي تعاني حاليا من الجفاف المستمر منذ فترة طويلة ومن الأثر السلبي الناجم عن الحالة الخطيرة في القرن الأفريقي،

(٣) A/48/322، المرفق الثاني.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الأول.

وإذ تسلم بأن ما يزيد على نصف اللاجئين والمشردين الوافدين في جيبوتي يتركزون في مدينة جيبوتي في ظل صعوبات خطيرة جدا ودون مساعدة دولية مباشرة، الأمر الذي يفرض ضغطا لا يطاق على موارد البلد المحدودة وعلى هياكله الأساسية الاجتماعية، ويحدث، على وجه الخصوص، مشاكل أمنية خطيرة،

وإذ تسلم أيضا بالحاجة إلى التعاون بين حكومة جيبوتي والمفوضية السامية والمنظمات ذات الصلة من أجل إيجاد حلول بديلة لمشكلة اللاجئين في مدينة جيبوتي ولتتمكن من تعبئة المساعدة الخارجية اللازمة لتلبية احتياجاتهم المحددة،

وإذ تدرك أن السكان اللاجئين الموجودين في مخيمات اللاجئين في مختلف أنحاء جيبوتي يعيشون في ظل حالة محفوفة بالمخاطر، حيث يواجهون خطر المجاعة وسوء التغذية والمرض، وأنهم في حاجة إلى مساعدة خارجية كافية لتوفير المواد الغذائية والمساعدة الطبية والهياكل الأساسية الضرورية للمأوى،

وإذ تدرك أيضا أن إريتريا قد خربتها الحرب التي دامت ثلاثين سنة وانتهت في أيار/مايو ١٩٩١ وحالات الجفاف المتكررة على مدى السنين، وأن اقتصادها ومواردها قد دمرت، وأنها تبدأ من جديد،

وإذ تسلم بالمهمة الضخمة التي تواجه إريتريا والتي تتمثل في إعادة ما يزيد على نصف مليون من اللاجئين، ولا سيما من السودان، إلى وطنهم، عن طريق برنامجها لإعادة إدماج اللاجئين وإنعاش مناطق إعادة التوطين في إريتريا وإعادة توطين العائدين بمحض اختيارهم الموجودين بالفعل في البلد والمشردين داخليا والمحاربين السابقين المسرحين والعبء الجسيم الذي يفرضه هؤلاء على عاتق حكومة إريتريا،

وإذ تسلم أيضا بالحاجة إلى التعاون بين حكومة إريتريا وإدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمانة العامة والمنظمات ذات الصلة للتمكن من تعبئة المساعدة الدولية اللازمة لوضع برنامج إعادة توطين الناس موضع التنفيذ في إريتريا،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء وجود أعداد هائلة من اللاجئين والعائدين بمحض اختيارهم والمشردين والجنود المسرحين في إثيوبيا، والعبء الجسيم الذي يفرضه ذلك على الهياكل الأساسية في البلد وموارده الضئيلة،

وإذ يساورها بالغ القلق أيضا إزاء العواقب الوخيمة الناجمة عن هذه الحالة بالنسبة لقدرة إثيوبيا على مواجهة آثار الجفاف الطويل الأمد وإعادة بناء اقتصاد البلد،

وإذ تدرك العبء الثقيل الواقع على عاتق حكومة إثيوبيا والحاجة إلى تقديم مساعدة فورية وكافية إلى اللاجئين والعائدين بمحض اختيارهم والمشردين والجنود المسرحين وضحايا الكوارث الطبيعية،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء العبء الواقع على عاتق حكومة وشعب كينيا من جراء تدفق اللاجئين بسبب النزاعات والمجاعات التي ألمت بالبلدان المجاورة، وتسرب العصابات المسلحة والأسلحة البالغة الخطورة وغير المشروعة نتيجة للحالة السائدة في الصومال،

وإذ تدرك ضرورة تحسين الحالة الأمنية في المنطقة، ولا سيما في مناطق الحدود، من أجل سلامة اللاجئين والمجتمع المحلي والموظفين المشتركين في الأنشطة الإنسانية،

وإذ تعترف بما بذلته حكومة كينيا، وما زالت تبذله، من مساهمة كبيرة وتضحيات جسيمة من أجل معالجة هذه الحالة، في الوقت الذي تواجه فيه أوضاعا متدهورة ناجمة عن أثر الجفاف المستمر الذي ألحق، ولا يزال يلحق، الضرر بسكانها ذاتهم،

وإذ تؤكد أهمية وضرورة استمرار تقديم المساعدة إلى اللاجئين والمشردين الذين يقدر عددهم بما يربو على أربعمئة ألف في كينيا إلى أن تتغير هذه الحالة،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء ما للحرب الأهلية في الصومال من أثر مفرج على حياة شعبها، مما أثر على ما يتراوح بين أربعة ملايين وخمسة ملايين شخص أصبحوا إما لاجئين في بلدان مجاورة وإما مشردين داخليا وفي حاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة،

وإذ تدرك أن إعادة أعداد كبيرة من اللاجئين الصوماليين الموجودين في بلدان مجاورة وأماكن أخرى إلى وطنهم بمحض اختيارهم، فضلا عن عودة المشردين داخليا إلى بلدانهم الأصلية، تظل تتطلب وجود برنامج مساعدة دولية مخطط ومتكامل، يصمم لكي يفي باحتياجاتهم الأساسية ويكفل ترتيبات استقبال مناسبة ويسهل اندماجهم بيسر في مجتمعاتهم،

وإذ هي مقتنعة بضرورة تعبئة المساعدة الإنسانية للاجئين والعائدين والمشردين الصوماليين على وجه الاستعجال وتقديمها دون إبطاء، وذلك نظرا لتفاقم حالة المشردين والعائدين وتزايد الضغط الذي لا يزال اللاجئين يفرضونه على البلدان المضيفة،

وإذ تناشد الصوماليين أن ينفذوا اتفاق أديس أبابا للمصالحة الوطنية الذي وقعه القادة الصوماليون في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٣ بغية خلق بيئة تفضي إلى إعادة اللاجئين الصوماليين من البلدان المجاورة إلى وطنهم،

وإذ تسلم بأن السودان يستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين منذ فترة طويلة،

وإذ تدرك الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها حكومة السودان والحاجة إلى توفير مساعدة كافية للاجئين والمشردين في السودان وإلى إنعاش المناطق التي يوجدون فيها،

وإذ تشجع حكومة السودان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مواصلة جهودهما لإعادة أعداد كبيرة من اللاجئين إلى أوطانهم بمحض اختيارهم،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء محنة اللاجئين السودانيين من الأطفال، ولا سيما إزاء مشكلة القصر غير المصحوبين، وإذ تؤكد الحاجة إلى حمايتهم وتأمين رفاههم ولم شملهم مع أسرهم،

وإذ ترى أن الكوارث الطبيعية تؤدي إلى ازدياد الحالة سوءا بالنسبة لإعادة العائدين إلى الوطن وإدماجهم ونقل المشردين، وأن هذه العملية تفرض مشاكل إنسانية واجتماعية واقتصادية خطيرة على حكومة تشاد،

وإذ تدرك النداء الذي وجه إلى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لمواصلة تقديم المساعدة اللازمة إلى حكومة تشاد للتخفيف من حدة مشاكلها وتحسين قدراتها على تنفيذ برنامج إعادة العائدين بمحض اختيارهم والمشردين إلى الوطن وإدماجهم ونقلهم،

وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الاقتصادي لدول غربي أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية لإعادة السلم والأمن والاستقرار في ليبيريا، وتوقيع اتفاق للسلم في كوتونو، بنن، في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ بين الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية في ليبيريا والجبهة الوطنية القومية لليبيريا وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا^(٥)، فضلا عن إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا بهدف إنهاء النزاع،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء تدفق المشردين داخليا والعائدين واللاجئين إلى منروفيا، والعبء الجسيم الذي يفرضه هذا على الهياكل الأساسية في البلد وعلى اقتصاده الهش،

وإذ يساورها بالغ القلق أيضا لأنه، على الرغم من الجهود المبذولة لتوفير المساعدة المادية والمالية اللازمة للاجئين والعائدين والمشردين، لا تزال الحالة مزعزعة وتترتب عليها آثار خطيرة بالنسبة للتنمية الوطنية الطويلة الأجل في ليبيريا وفي بلدان غرب أفريقيا التي تستضيف لاجئين ليبيريين،

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة المستمرة إلى توفير المساعدة الإنسانية الطارئة للاجئين والعائدين والمشردين الليبيريين، لأن الحالة على الصعيد الأمني لم تصبح ملائمة بعد للقيام بعملية واسعة النطاق لإعادة إلى الوطن بمحض الاختيار وإعادة الاندماج،

وإذ تدرك العبء الثقيل الواقع على عاتق شعب وحكومة ملاوي وما يقدمانه من تضحيات من أجل رعاية اللاجئين، نظرا للخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية المحدودة في البلد، والحاجة إلى تقديم مساعدة دولية كافية إلى ملاوي لتمكينها من مواصلة جهودها المبذولة لتوفير المساعدة للاجئين،

وإذ يساورها شديد القلق إزاء استمرار الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي الخطير الناجم عن وجود أعداد هائلة من اللاجئين في ملاوي، فضلا عن العواقب البعيدة المدى المترتبة على ذلك بالنسبة لعملية التنمية الطويلة الأجل، وما يترتب على ذلك من آثار بيئية،

وإذ تضع في اعتبارها نتائج وتوصيات البعثة المشتركة بين الوكالات التي أوفدت إلى ملاوي في عام ١٩٩١، ولا سيما بشأن الحاجة إلى تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية للبلد لتمكينه من تلبية احتياجات الإغاثة الإنسانية الفورية للاجئين، فضلا عن احتياجات التنمية الوطنية الطويلة الأجل للبلد،

واقترانها منها بأن هناك حاجة متواصلة، نظرا لخطورة الحالة الاقتصادية، ولا سيما نظرا لأثر الجفاف المدمر في الجنوب الأفريقي، إلى أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة القصوى والمنسقة إلى بلدان الجنوب الأفريقي التي تؤوي اللاجئين والعائدين والمشردين،

وإذ ترحب مع التقدير بالأنشطة التي تضطلع بها المفوضية السامية من أجل إعادة العائدين من رعايا جنوب أفريقيا إلى الوطن بمحض اختيارهم وإدماجهم، وإذ تأمل أن تزال دون إبطاء العقبات التي تحول دون عودة جميع اللاجئين والمنفيين في ظروف تحفظ لهم الأمن والكرامة،

وإذ تدرك ضرورة إدراج المشاريع الإنمائية المتصلة باللاجئين في الخطط الإنمائية المحلية والوطنية،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(١) ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين^(٢)؛

٢ - تثني على الحكومات المعنية لما تقدمه من تضحيات ومساعدة للاجئين والعائدين والمشردين والجهود التي تبذلها لتعزيز إعادة إلى الوطن بمحض الاختيار وغيرها من التدابير المتخذة من أجل إيجاد حلول مناسبة ودائمة؛

٣ - تعرب عن بالغ قلقها إزاء العواقب الخطيرة والبعيدة المدى المترتبة على وجود أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين في البلدان المعنية والآثار المترتبة على ذلك بالنسبة لسلامة البيئة ولتنميتها الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل؛

٤ - تعرب عن تقديرها للأمين العام والمفوضية السامية والوكالات المتخصصة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والبلدان المانحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لما يقدمونه من مساعدة للتخفيف من محنة العدد الكبير من اللاجئين والعائدين والمشردين؛

٥ - تعرب عن أملها في أن تتاح موارد إضافية لبرامج اللاجئين العامة لمواكبة احتياجات اللاجئين؛

٦ - تناشد الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن توفر المساعدة المالية والمادية والتقنية الوافية والكافية لبرامج إغاثة وتأهيل العدد الكبير من اللاجئين والعائدين بمحض اختيارهم والمشردين وضحايا الكوارث الطبيعية وللبلدان المتضررة؛

٧ - تطلب إلى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تولي اهتماما خاصا لحماية الاحتياجات الخاصة للاجئين من النساء والأطفال؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام والمفوضة السامية وإدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمانة العامة والوكالات الإنسانية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تعبئة المساعدة الإنسانية لإغاثة اللاجئين والعائدين والمشردين، ومن بينهم اللاجئين في المناطق الحضرية، وإعادةتهم إلى الوطن وتأهيلهم وإعادة توطينهم؛

٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل الجهود التي يبذلها لتعبئة المساعدة المالية والمادية الكافية من أجل التنفيذ التام للمشاريع الجارية في المناطق الريفية والحضرية التي تضررت من جراء وجود اللاجئين والعائدين والمشردين؛

١٠ - تطلب إلى المفوضة السامية أن تواصل جهودها لدى وكالات الأمم المتحدة المناسبة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية من أجل تدعيم وزيادة الخدمات الأساسية المقدمة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين تقريراً شاملاً وموحداً عن حالة اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا، في إطار البند المعنون "تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية"، وأن يقدم تقريراً شفوياً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية لعام ١٩٩٤.

الجلسة العامة ٨٥

٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣